6,01 مليارات دينار رؤوس الأموال قبل الزيادة.. ارتفعت إلى 6,42 مليارات دينار خلال 2026/2025

404,8 ملايين دينار زيادات رؤوس أموال 35 شركة مدرجة

59,5 مليون دينار تخفيضات رؤوس أموال 7 شركات.. وصافي الزيادة 345,3 مليوناً

أحمد مغربي

كشفت بيانات هيئة أسواق المال عن نشاط لافت في عمليات إعادة هيكلة وتعزيز رؤوس أموال الشركات خلال السنة المالية 2026/2025، إذ منحت الهيئة 35 موافقة لزيادة رأس المال بقيمة إجمالية بلغت 404,8 ملايين دينار، لترتفع رؤوس أموال الشركات المشمولة بتلك الموافقات من 6 مليارات دينار قبل الزيادة إلى 6,42 مليارات دينار بعد الزيادة، بما يعادل نموا إجماليا بنسبة 6,73٪.

وتظهر بيانات التقرير السنوي الخامس عشر للهيئة أن عمليات زيادة رأس المال اتخذت أشكالا متعددة خلال السنة المالية، إلا أن أسهم المنحة استحوذت على النصيب الأكبر من حيث القيمة، إذ بلغت قيمة الزيادات المصنفة حصرا كأسهم منحة نحو 361 مليون دينار، بما يمثل 89,16٪ من إجمالي قيمة الزيادات البالغة 404,8 ملايين دينار، بما يعكس استحواذ أسهم المنحة على الحصة الأكبر من قيمة زيادات رؤوس الأموال خلال السنة.

وفي المقابل، بلغت قيمة الزيادات النقدية الخالصة نحو 27 مليون دينار، فيما سجلت الهيئة زيادة عينية بقيمة 5,34 ملايين دينار، إضافة إلى عملية واحدة جمعت بين أسهم المنحة والزيادة النقدية بقيمة إجمالية بلغت 11,55 مليون دينار، ليعكس تنوع آليات زيادة رؤوس الأموال المستخدمة خلال السنة المالية وفق احتياجات وأوضاع الشركات المختلفة.

وتكشف قراءة حركة رؤوس الأموال عن فارق واضح بين اتجاهي الزيادة والتخفيض، إذ مقابل الموافقات الـ35 على الزيادة، منحت الهيئة خلال السنة المالية ذاتها 7 موافقات لتخفيض رؤوس الأموال بإجمالي 59,5 مليون دينار، لتنخفض رؤوس أموال الشركات المشمولة بتلك العمليات من 154,15 مليون دينار إلى 94,62 مليون دينار، أي بانخفاض يعادل 38,62٪ من إجمالي رؤوس أموالها قبل تنفيذ التخفيضات.

وتنوعت مبررات عمليات التخفيض، إذ ارتبط الجزء الأكبر منها بإطفاء كامل أو جزء من أرصدة الخسائر المتراكمة، فيما شملت حالات أخرى إلغاء وشطب كامل رصيد أسهم الخزينة، وانقسام شركة إلى شركتين مستقلتين، إلى جانب تخفيض رأس مال زائد عن الحاجة، وهو ما يعكس اختلاف الأهداف المالية والتنظيمية لعمليات إعادة هيكلة رأس المال التي وافقت عليها الهيئة خلال الفترة.

وباحتساب الفارق بين العمليات التي رصدها التقرير، يتبين أن قيمة زيادات رؤوس الأموال البالغة 404,8 ملايين دينار تجاوزت التخفيضات البالغة 59,5 مليون دينار بنحو 6,8 مرات، فيما بلغ صافي الفارق بين قيمة الزيادات والتخفيضات نحو 345,3 مليون دينار، بما يظهر تفوق قيمة الموافقات على زيادة رؤوس الأموال بصورة واضحة على قيمة الموافقات على التخفيض خلال السنة المالية.

كما تكشف البيانات عن تركز زمني ملحوظ لعمليات الزيادة، إذ شهد الربع الأخير من السنة المالية، وتحديدا خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس 2026، عددا كبيرا من الموافقات، من بينها زيادات ذات قيم مرتفعة، ضمن إجمالي زيادات بلغ 404,8 ملايين دينار خلال السنة المالية.

ولا تقتصر تحركات تمويل الشركات خلال السنة على زيادة وتخفيض رؤوس الأموال، إذ تشير الهيئة كذلك إلى تلقي 21 طلبا للموافقة على نشرات الاكتتاب خلال السنة المالية، شملت أدوات متنوعة من الأسهم العادية والصكوك والسندات، بما يعكس اتساع نطاق أنشطة تمويل الشركات عبر سوق المال وتعدد الأدوات المستخدمة في الحصول على التمويل وإعادة هيكلة القواعد الرأسمالية.

وتعكس المحصلة النهائية للعام اتجاها مهما في سوق المال الكويتي، إذ جاءت 35 موافقة على زيادة رأس المال مقابل 7 موافقات على التخفيض، أي خمس موافقات على الزيادة مقابل كل موافقة واحدة على التخفيض، فيما تجاوزت القيمة الإجمالية للزيادات نظيرتها للتخفيضات بفارق بلغ 345,3 مليون دينار، لتشكل الموافقات على تعزيز رؤوس الأموال الاتجاه الأكثر حضورا في حركة إعادة هيكلة القواعد الرأسمالية للشركات الخاضعة لإشراف هيئة أسواق المال خلال السنة المالية 2026/2025.

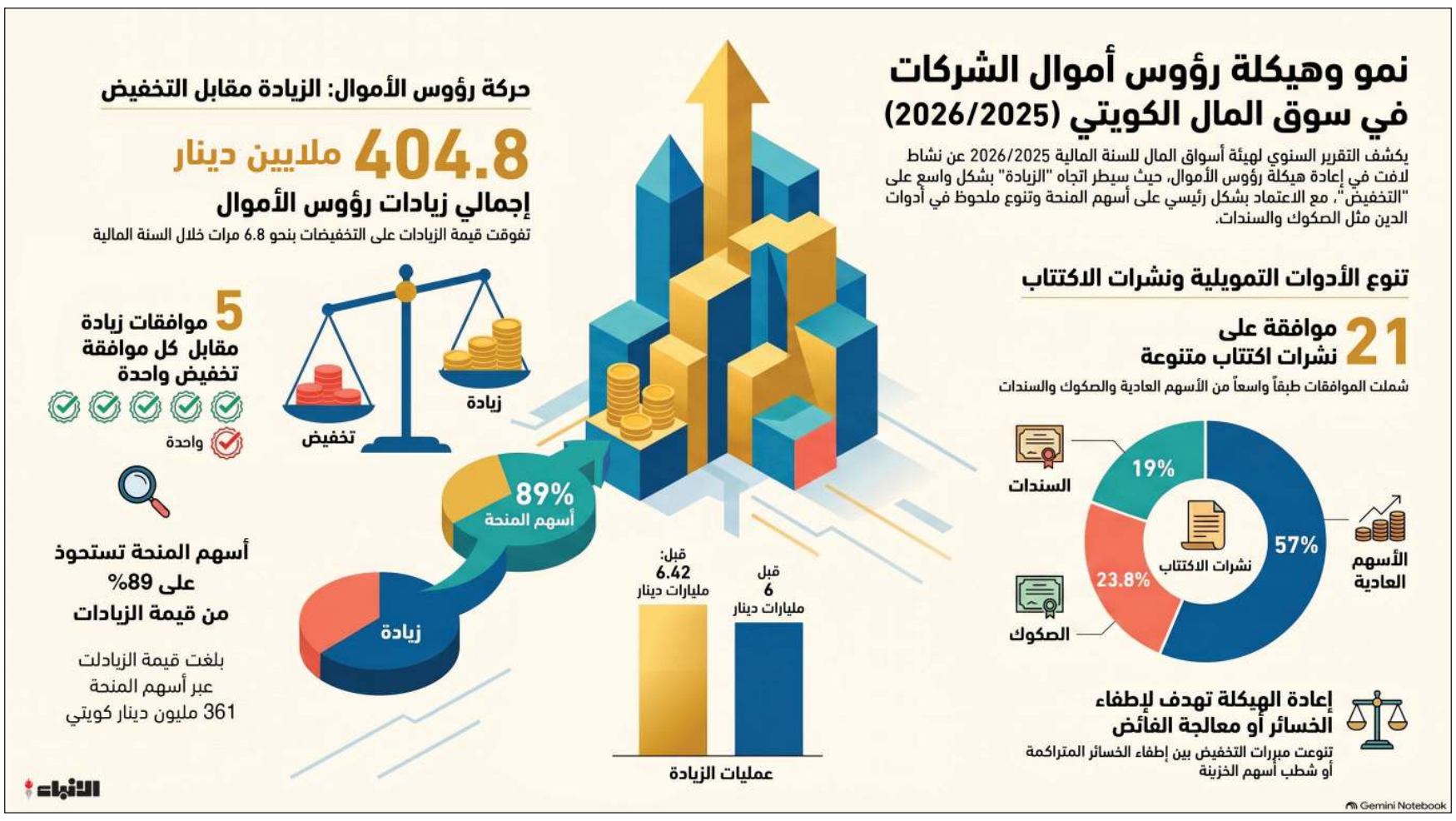

21 موافقة على نشرات اكتتاب

أظهرت بيانات أسواق المال عن تلقي الهيئة 21 طلبا للموافقة على نشرات الاكتتاب خلال السنة المالية 2026/2025، توزعت على طيف واسع من الأدوات والعمليات المالية، شملت الأسهم العادية والصكوك والسندات، إلى جانب نشرات اكتتاب عامة وخاصة وتكميلية وطروحات ثانوية، بما يعكس تنوع العمليات التمويلية والرأسمالية التي شهدها سوق المال خلال السنة. وبحسب الرصد، استحوذت العمليات المرتبطة بالأسهم العادية على 12 موافقة من إجمالي 21 موافقة، بما يمثل 57,14٪ من الإجمالي، فيما بلغ عدد الموافقات المرتبطة بالصكوك 5 موافقات بنسبة 23,81٪، والسندات بمختلف أنواعها 4 موافقات بنسبة 19,05٪. ويكشف توزيع الموافقات عن أن نشاط نشرات الاكتتاب لم يقتصر على زيادة رؤوس أموال الشركات، وإنما امتد إلى أدوات تمويلية ورأسمالية متعددة، تضمنت إصدارات للصكوك الدائمة وصكوك الشريحة الثانية من رأس المال، إلى جانب السندات الدائمة المضمونة والسندات ضمن الشريحة الثانية والسندات المساندة، فضلا عن نشرات الاكتتاب في الأسهم العادية سواء لزيادة رؤوس الأموال أو لتنفيذ طروحات ثانوية.

335,6 مليون سهم متداول في جلسة أمس

بورصة الكويت تتماسك.. و86 مليون دينار سيولة

علي إبراهيم

تماسكت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس، وسط حالة من الحذر فرضتها التطورات الجيوسياسية في المنطقة وتعثر المفاوضات الأميركية ــ الإيرانية لإنهاء الحرب، إلى جانب عدم عودة حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز إلى مستوياتها الطبيعية بصورة كاملة.

وأنهى مؤشر السوق العام تعاملات الجلسة على ارتفاع طفيف بنسبة 0,03٪، مضيفا 2,76 نقطة ليغلق عند مستوى 8841,71 نقطة، في وقت شهدت فيه البورصة تداول 335,6 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 86 مليون دينار، نفذت من خلال 18,921 صفقة.

وجاء أداء مؤشرات بورصة الكويت متباينا، إذ ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,35٪، رابحا 31,01 نقطة ليصل إلى 8896,31 نقطة، وسط تداول 206,3 ملايين سهم من خلال 12,627 صفقة بقيمة 41,4 مليون دينار.

وسجل مؤشر «رئيسي 50» الأداء الأقوى بين مؤشرات البورصة خلال الجلسة، بعدما ارتفع بنسبة 0,84٪، مضيفا 87,49 نقطة ليبلغ 10512,01 نقطة، مع تداول 161,3 مليون سهم من خلال 9065 صفقة بقيمة 33,1 مليون دينار.

ويعكس الإغلاق شبه المستقر للسوق العام حالة التوازن التي سيطرت على التعاملات، إذ حافظت بورصة الكويت على مستوياتها رغم استمرار حالة عدم اليقين الإقليمي، فيما أظهر السوق الرئيسي أداء أفضل مقارنة بالسوق الأول، بالتزامن مع سيولة إجمالية بلغت 86 مليون دينار.

وجاء أداء البورصة ضمن اتجاه إيجابي غلب على معظم أسواق الأسهم الخليجية خلال تعاملات أمس، رغم استمرار الضبابية المرتبطة بتعثر المفاوضات الأميركية ــ الإيرانية وعدم استئناف حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز بصورة كاملة.

وفي السعودية، ارتفع المؤشر القياسي للسوق بنسبة 0,9٪، فيما صعد مؤشر بورصة قطر بنسبة 0,24٪ ليغلق عند 10045,18 نقطة، وبلغت قيمة التداولات في السوق القطرية 299,18 مليون ريال من خلال 20,108 صفقات.

كما ارتفع المؤشر العماني بنسبة 0,3٪، في حين تراجع المؤشر البحريني بنسبة 0,1٪، لتبقى تحركات الأسواق الخليجية متفاوتة، وإن مالت في مجملها إلى الصعود رغم استمرار حالة الترقب المرتبطة بالتطورات السياسية والأمنية في المنطقة.

وفي المقابل، سجل مؤشر السوق الأول تراجعا محدودا بنسبة 0,03٪، فاقدا 3,11 نقاط ليغلق عند مستوى 9294,75 نقطة، بعد تداول 129,3 مليون سهم عبر 6294 صفقة بقيمة بلغت 44,6 مليون دينار.

وسجل مؤشر «رئيسي 50» الأداء الأقوى بين مؤشرات

تكلفة التعدين تقترب من 61 ألف دولار

«بيتكوين» تستقر بين 60 و65 ألف دولار وسط توازن عوامل السوق

وكالات: استقرت «بيتكوين» خلال الأسابيع الأخيرة داخل نطاق يتراوح بين 60 و65 ألف دولار، وسط حالة من التوازن بين العوامل الداعمة للصعود والضغوط التي تحد من ارتفاع الأسعار، بالتزامن مع انخفاض نشاط التداول وتحول جزء من المستثمرين نحو استراتيجيات طويلة الأجل.

وأرجع المحللون ذلك إلى أن غياب محفزات قوية في الاتجاهين يجعل من الصعب تأكيد وصول «بيتكوين» إلى القاع، موضحين أن العملة الرقمية فقدت نحو نصف قيمتها مقارنة بمستوياتها القياسية التي اقتربت من 125 و126 ألف دولار في أكتوبر الماضي. كما أن أحجام التداول على المنصات، سواء من المستثمرين الأفراد أو تداولات التجزئة، لا تزال منخفضة للغاية، بما يعكس تراجع المضاربات قصيرة الأجل، مقابل توجه شريحة أكبر من المستثمرين نحو الاحتفاظ بالأصول لفترات أطول وإدارة المخاطر على مدى زمني ممتد.

وتبرز تكلفة التعدين باعتبارها أحد العوامل المؤثرة في حركة السوق، إذ تتراوح حاليا بين 60 و61 ألف دولار في المتوسط، مع اختلاف التكلفة بين الدول والمنشآت، ما يضع الأسعار الحالية بالقرب من نقطة التعادل لدى عدد من المعدنين. وأشاروا إلى تراجع معدل الـ«Hash Rate»، الذي يقيس القدرة الحاسوبية المستخدمة في تعدين «بيتكوين»، بنحو 13٪ خلال فترة قصيرة، في تطور يعكس تحول جزء من المعدنين نحو توظيف بنيتهم التحتية في قطاع الذكاء الاصطناعي، للاستفادة من العوائد الاقتصادية المحتملة لهذا النشاط. ويكتسب هذا التحول أهمية بالنسبة إلى معروض «بيتكوين»، إذ يعتمد التعدين بصورة أساسية على أجهزة متخصصة تعرف باسم ASICs، ولا يمكن تحويلها بسهولة لاستخدامات أخرى. وفي حال انتقال المعدن إلى الذكاء الاصطناعي، قد يبيع هذه الأجهزة ويستبدلها بوحدات معالجة رسومية وأنظمة متخصصة في تشغيل وتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي.

أصدرت 99 طلباً لتبادل مواد الدعم الإنشائية

1687 طلباً جديداً لصرف مواد البناء المدعومة في 6 أشهر

طارق عرابي

أظهرت إحصائيات صادرة عن إدارة التموين في وزارة التجارة والصناعة استمرار حركة الطلب على منظومة المواد الإنشائية المدعومة خلال النصف الأول من 2026، في وقت يمثل فيه الدعم الإنشائي إحدى الأدوات الحكومية المساندة للمواطنين المستفيدين من منظومة الرعاية السكنية، من خلال تخفيف جزء من تكاليف بناء وترميم المساكن وربط الدعم المقدم للمواطن بالقروض الممنوحة من بنك الائتمان الكويتي.

وكشفت الإحصائيات أن إجمالي طلبات صرف المواد الإنشائية المدعومة الجديدة «إصدار أول مرة» بلغ 1687 طلبا خلال الفترة من يناير وحتى نهاية يونيو 2026، فيما سجلت طلبات تجديد كتاب صرف المواد التموينية المدعومة 182 طلبا، إلى جانب 99 طلبا لتبادل مواد الدعم، ليصل بذلك إجمالي الطلبات المسجلة عبر الأنواع الثلاثة إلى 1968 طلبا خلال النصف الأول من العام.

وتكتسب هذه الأرقام أهمية اقتصادية في ضوء الدور الذي تؤديه منظومة الدعم الإنشائي ضمن سياسة الرعاية السكنية في الكويت، إذ يمنح الحاصل على قرض للبناء مواد بناء مدعومة تشمل المستلزمات التي يحتاج إليها البناء، وتتيح وزارة التجارة والصناعة خدمة صرف المواد الإنشائية المدعومة للكويتيين الحاصلين على قروض، سواء كانت قروض بناء أو ترميم أو شراء سكن أو هدم وبناء، بما يجعل حركة طلبات الصرف مؤشرا على حجم التعاملات المرتبطة بتنفيذ المشروعات السكنية للمواطنين المستفيدين من تلك القروض.

وبحسب البيانات الشهرية، استحوذ يناير على العدد الأكبر من طلبات صرف المواد الإنشائية المدعومة الجديدة خلال النصف الأول، مسجلا 387 طلبا، قبل أن يتراجع العدد إلى 325 طلبا في فبراير، ثم إلى أدنى مستوياته خلال الفترة عند 192 طلبا في مارس.

وعادت الطلبات إلى الارتفاع خلال أبريل لتسجل 301 طلب، قبل أن تبلغ 237 طلبا في مايو و245 طلبا في يونيو، ليصل إجمالي الطلبات الجديدة خلال الأشهر الستة الأولى من العام إلى 1687 طلبا.

وفيما يتعلق بطلبات تجديد كتاب صرف المواد التموينية المدعومة، سجل أبريل أعلى مستوى خلال النصف الأول من العام بواقع 52 طلبا، مقابل 23 طلبا في يناير و21 طلبا في فبراير و17 طلبا في مارس، قبل أن يرتفع العدد إلى 30 طلبا في مايو و39 طلبا في يونيو، ليبلغ إجمالي طلبات التجديد 182 طلبا.

وعلى صعيد طلبات تبادل مواد الدعم، بلغ إجمالي الطلبات الصادرة خلال النصف الأول من 2026 نحو 99 طلبا، وجاء أبريل أيضا في الصدارة بتسجيل 26 طلبا، مقابل 12 طلبا في يناير و17 طلبا في فبراير، فيما سجل مارس أدنى مستوى بواقع 8 طلبات، ثم ارتفع العدد إلى 14 طلبا في مايو و22 طلبا في يونيو.

وتظهر قراءة الأنواع الثلاثة للطلبات أن شهر أبريل سجل أعلى نشاط إجمالي خلال النصف الأول بواقع 379 طلبا، موزعة على 301 طلب صرف جديد و52 طلب تجديد و26 طلب تبادل، فيما جاء يناير ثانيا بإجمالي 422 طلبا وفق مجموع الفئات الثلاث، وهو ما يعني أن يناير فعليا يتصدر من حيث إجمالي عدد الطلبات وليس أبريل.

وباحتساب إجمالي الفئات الثلاث شهريا، سجل يناير 422 طلبا، وفبراير 363 طلبا، ومارس 217 طلبا، وأبريل 379 طلبا، ومايو 281 طلبا، ويونيو 306 طلبات، بإجمالي 1968 طلبا خلال النصف الأول من 2026.